دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد 40، العدد 2، 2013

دور النقد البنائي في تفسير شيفرة النص

عمر عبدالله العنبر *

ملخص

تؤسس سلطة النص على منظومة علاقات تحكم القوى التي ينتظمها النص وتنتج دلالاته وتهيمن على شفراته. ويستند النص إلى هيئات تشكل تجمع قوى بنائيّة مدارها إنتاج الدلالة انطلاقاً من ترتيب البنى على وجه دون آخر، وتهيمن السلطة التي يتمتّع بها النص على الوحدة الدلالية الكبرى التي تستقطب وجوه المعنى وفق دينامية تتراسل فيها معاني النفس تشكيلاً لبنية النص. ويأتلف موضوع سلطة النص ضمن الأبعاد الآتية:

الفصل الأول: دور النقد البنائي في تفسير شيفرة النص.

الفصل الثاني: النقد البنائي وقراءة سيمياء النص.

الفصل الثالث: النموذج النقدي..

الكلمات الدالة: النقد البنائي، شيفرة النص، سيمياء النص، النموذج النقدي.

الفصل الأول
دور النقد البنائي في تفسير شيفرة النص

إنَّ تفسير سلطة النص يعني اكتناه القوانين التي تحتكم إليها وجوه التعالق النصي وصولاً إلى الأنساق المسؤولة عن تجليات إنتاج الدلالة، فهويات التموقع التي تتمتع بها البنى تؤسس على فاعلية مدارها الطرائق التي تمارس فيها العناصر انبناءها المعرفي على وجه خاص، توخياً للمختلف الذي يقود إلى تجانس مؤتلف ممّا يكسب النص سلطته المهيمنة على ساحة التباينات.

ومن المقرر "أنَّ معظم الاتجاهات الجمالية والشكلية ركزت على النص الأدبي بوصفه بنية لغوية. إذ يلاحظ أنَّ الاتجاهات الألسنية والأسلوبية والبنيوية الجديدة هي التي أعطت السلطة المطلقة للنص، ولذلك فقد كانت البنيوية تبدأ دائماً من النص وتنتهي به، وكأنَّه غاية نهائية بحد ذاته، وانطلقت من إيمان عميق بأنَّ النص يكشف عن بنية محددة وعن نسق أو مجموعة أنساق وأنظمة محددة"[1].

ويتضح أنَّ النظرية البنائية تنظر إلى النص على أنَّه بنية مستقلة تقام على منظومة علاقات يتم الوصول إليها وفق قوانين الانتظام الذاتي. ومن هنا يلاحظ أنَّ سلطة النص عند البنائيين تتجسد في انتظام العناصر على وجه مخصوص يحقق مظاهر الربط الدلالي المسؤولة عن المقصد.

ومن هنا فإنَّ النظرية البنائية تقرر أنَّ: الحديث عن بنيوية المنهج وبنية الظاهرة الأدبية التي يعالجها المنهج لا بد أنْ يقود إلى أمر مهم يرتبط بإلحاح المنهج على التقاط كليات الظاهرة الأدبية وأنساقها ونظمها، وتحليلها تحليلاً يؤكد أنَّ الظاهرة الأدبية تنطوي على خاصية لا يمكن اختزالها من الأجزاء المنعزلة، ومن هنا يستبعد المنهج أية محاولة ذرية أو تجزيئية للاقتراب من الظاهرة. ومن هنا تصبح الحركة الكامنة وراء إجراءات المنهج هي البحث عن النظام القار في الظاهرة والذي يكمن وراء شتاتها"[2]. وهذا يكشف أنَّ النص يبنى على شبكة العلاقات تنتج فاعلية مدارها القواعد الكلية المسؤولة عن وجوه إنتاج الدلالة. فالنص يبنى على تفاعل القوى المهيمنة على شبكة العلاقات المنتجة لفاعلية مدارها السلطة المسؤولة عن وجوه إنتاج الدلالة.

وهكذا يتضح أنه: "إذا كان المؤلف قد بسط سلطته على الساحة النقدية لردح من الزمن، وإذا كانت سطوة المؤلف أو هيمنته اقترنت بدراسة ما قبل النص وما بعده، واهتمت بدراسة النص في ضوء علاقته الاجتماعية والتاريخية والثقافية، واتجهت إلى الكشف عن مستوياته الدلالية والسيكولوجية والاجتماعية، فإنَّ هذه السلطة ما لبثت أنْ تداعت واندحرت

* مركز اللغات، كلية الآداب، الجامعة الاردنية. تاريخ استلام البحث 2012/1/2، وتاريخ قبوله 2012/6/17.

© 2013 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

أمام تدافع السلطات ممثلة في سلطتي النص والقراءة. فقد أعلت البنيوية بمختلف اتجاهاتها من سلطة النص، ومنحته نفوذاً لا يدانيه أو يقاربه أي نفوذ آخر"[3].

وهذا يبدي أن: "سلطة النص جاءت ردّ فعل مباشر ضد صمود سلطة العوامل الخارجية في القرن التاسع عشر، كما جاءت سلطة القراءة رد فعل مباشر ضد طغيان سلطة النص، فالمناهج الشكلانية والجمالية التي أعلت من سلطة النص ركزت على شعرية النص –وظيفة محورية مهيمنة– وأهملت ما عداها من وظائف"[4].

ومن هنا: "نجد أنَّ معظم المقاربات البنيوية تنزع إلى تقصي مظاهر تشكل النسق البنيوي وانحلاله والكشف عن درجة الانتظام والتشاكل أو التباين المتجسدة بين مختلف مستويات البنية في النص الأدبي، وغالباً ما يتم ذلك عن طريق إجراء تحليل أحادي الجانب للبنية اللغوية انطلاقاً من اعتبار أنَّ الأدب لا يمكن أنْ يكون سوى خصائص معينة في اللغة. وتأسيساً على هذا التصور المنهجي يغدو دور القارئ خاضعاً بشكل كلي لسلطة النص ذاته. فنوايا القارئ وخبرته، وكذلك نوايا مبدع النص نفسه لا قيمة لها، بل إنَّ بعض الأنظار البنائية تحدثت عن "موت المؤلف" ورفض الإحالة إلى أي مرجع خارج البنية اللغوية للنص ذاته"[5].

ويتبين من ذلك أنَّ سلطة النص هي أنَّ قوة النص نابعة من ذاته إذْ يجعل نفسه حقلاً لنموذج تأويلي تحضر فيه الذات النصية متعالية على كل المراجع التي تأتلف منها. فسلطة النص ناتجة عن المرجعيات التي تستمد قوتها من أسئلة ينطوي عليها وتشكل مدارات يتمركز فيها. وتبدأ ملامح السلطة النصية عندما يشكل النص مدلولاته انطلاقاً من الشكل اللغوي المعلن عن مقولة مدارها على هذا النحو يتكلم النص ويفصح عن بلاغته، وهذا يقتضي أنْ يجعل النقد شاغله الأول النموذج اللغوي الذي تتموقع في سياقه العناصر النصية وفق سيرورة خاصة. وهكذا تضيء البنى قصدها الذاتي جاعلة نظامها البنائي المرتكز الذي يؤسس عليه النسق ويكسبها تكوينها الأدبي.

والذي يبدو واضحاً أنَّ النظرة النقدية التي تركز على سلطة النص تجعله رهيناً للأنساق الداخلية وتنظر للنص على أنَّه: "منجز مكتمل بذاته، وحامل للمعنى، وتفترض أنَّ وظيفة القارئ الاحتكام إلى نظام الإشارات الذي تحمله شعرية القصيدة"[6]، فهذا الموقف يجعل الأنساق الداخلية نقطة الانطلاق لتفسير حركة الأبنية من خلال سلطة النص. وتنهد النظرية البنائية لارتياد فرادة الأبنية وبيان تأثيرها الجمالي بمعاينه الشفرات التي يحتكم إليها النص.

ومن هنا يتشكل قانون للبيان عن سلطة النص مفاده: "أنْ يصبح النص مقروءاً، فهذا يعني أنَّه يمتلك سلطة تجعله موضوع قراءة إذْ تحدد مرجعيته التي يستمد منها سلطته، وهي مرجعية أدبية، أساسها اللغة بانتظامها ومدلولاتها على مستوى أنساق العلاقات داخل بنية النص الذي يستند في جوهره إلى نظم ومستويات متداخلة مما يؤسس بناء موحداً"[7].

وهكذا فإنَّ قراءة النص تعتمد على بيان الترتيب الكلي الذي تحتكم إليه البنى في طرق تشكيلها بحثاً عن السمات التي منحتها شكلها الخاص ومجال تفردها. وبذلك يتم توصيف الأبنية وفق مستوى مشترك مداره العلاقات التي تكسب العناصر إطارها الشمولي المؤلف لسلطة النص. وهنا يمكن القول: إنَّ النص يعبر عن إرادة القوة إذْ يلاحظ أنَّ سلطة النص هي التي تؤسس بنيته وتكسبه دلالاته التي تتحرك في سياق هذه البنية. وهكذا: "فإنَّ هناك قوة حقيقية تتم ممارستها بواسطة الخطاب، وأنَّ هذه القوة لها آثار فعلية. وكل معرفة تعبير عن إرادة القوة. فالقوة يتم الوصول إليها بواسطة الخطاب في مجال السياسة أو الفن أو العلم. والخطاب هو عنف نمارسه على الأشياء"[8]. وجدير بالذكر أنّ سلطة النص هي المسؤولة عن أدبية الأدب وتجليات النص وفتنته ولذته.

وهذا يكشف أنَّ: "المعرفة لا تحيل أبداً إلى ذات شاردة متحللة من أيِّ ارتباط ببيان سلطة، وليست هذه الأخيرة في حِلّ من أي ارتباط بالمعارف التي تتقمص السلطة ذاتها لتخرج إلى الفعل. ومن ثم كان تأكيد فوكو على تركيب (السلطة–المعرفة) الذي يصل المبيان بنظام العبارة ويربطها ربطاً مفصلياً يستند إلى اختلاف طبيعتها. وبين تقنيات المعرفة واستراتيجيات السلطة لا توجد بتاتاً أيَّ سلطة كخارجية، حتى ولو كان لها دورها النوعي وارتبطت ببعضها انطلاقاً من اختلافها"[9]. ولهذا ينظر إلى السلطة على أنها قيمة مركزية تحرك أبنية النص وتبسط نفوذها على أبعاده الدلالية مظهرة "فاعلية النسق" المسؤولة عن انتظام البنى على وجه جمالي يجسد أوهاجها.

وتنتج دينامية النص عن اتحاد المعرفة بالسلطة إذْ يلاحظ أنَّ النسق البنائي هو نموذج معرفي يستند إلى قواعد منظمة مدارها العلاقات التي تحكمها سلطة النص وتقودها نحو مقصدية خاصة. ويقدم فوكو السلطة على المعرفة في علاقة تفاضلية تعلي من قيمة السلطة وتظهر دورها النصي في بناء نسق متماسك يجمع عناصر البنية ويتعالى عليها: "علاقات السلطة علاقات فارقية تفاضلية تقوم على رسم خط قوة عامة وعلى وصل الفرديات وربطها من جديد وإضفاء صفة التجانس عليها وتنظيمها في سلاسل وتقريب بعضها من بعض"[10].

وهنا لا بد من: "الإشارة إلى أن الأولوية في فكر فوكو قد

بقيت لعلاقات السلطة على علاقات المعرفة، باعتبار أنَّ علاقات المعرفة تظل عاجزة عن أنْ تدمج شيئاً من الأشياء ما لم تكن ثمة علاقات تفاضلية للسلطة، ومن المعلوم أنَّ هذه العلاقات الأخيرة تظل منعدمة أو ممكنة أو كامنة، ما لم يتم اندماجها، وهذا ما يؤكد التأثير والتفاعل المتبادل بين علاقات السلطة وعلاقات المعرفة[11]، واللافت للنظر هنا أنَّ السلطة التي يمتلكها الخطاب تنتج وجوه المعرفة في مدارات خاصة مؤداها الإطار المهيمن على أدلجة النص الذي ينتظم وظائف الأبنية دائمة التحول.

وهكذا: "ينقل الخطاب السلطة وينتجها، يقويها، ولكنَّه يلغمها ويفجرها، يجعلها هزيلة ويسمح بإلغائها، ففي الخطاب بالذات يحدث أنْ تتمفصل السلطة والمعرفة. ولهذا السبب عينه، ينبغي أنْ نتصور الخطاب كمجموعة أجزاء غير متصلة، وظيفتها التكتيكية غير متماثلة ولا ثابتة، بصورة دقيقة، يجب ألا نتخيل عالماً للخطاب مقسماً بين الخطاب المقبول والخطاب المرفوض، أو بين الخطاب المسيطر والخطاب المسيطر عليه، فلابد أنْ ينظر إليه على أنَّه مجموعة عناصر خطابية تستطيع أنْ تعمل في استراتيجيات مختلفة"[12].

ولهذا فإن الخطاب يتحرك في شفرات جمالية تستند إلى تقنيات مائزة هدفها الاستقطاب المؤسس على مرونة النموذج الذي يسري في استراتيجيات متباينة تنتج دلالة كلية. ويستند تركيب شفرات بنية الخطاب إلى الموقف العام الذي يتبناه الخطاب من السلطة. فهو قادر على أنْ يرتقي بالسلطة مرتقى أسلوبياً خاصاً يقويها ويعلي من قيم إغوائها الإديولوجيّ وبالمقابل قادر على تقويضها انطلاقاً من أدوات إجرائية تباشر التضاؤل التدريجي لإفقاد السلطة تجلياتها تمهيداً لإلغائها واستقلال الخطاب عنها. وهكذا يتضح أن: "السلطة هي علاقة قوى وأنَّ كل علاقة قوى هي علاقة سلطة. وتظهر ممارسة السلطة للعيان كعلاقة بين قوتين، وهي علاقة سجال وصراع وتدافع أو تأثير وتأثر، ما دامت القوة تتحدد هي نفسها بقوتها على التأثير في قوى أخرى تربطها بها علاقة، وبقابليتها للتأثر بقوى أخرى. فالتحريض والإثارة والإنتاج مؤثرات فاعلة، أمَّا التعرض للتحريض والحث والإنتاج فهي مؤثرات استجابية ليس بمفهوم "رد فعل" أو "الضد المنفعل" أو "الوجه السلبي" للمؤثرات الفاعلة، بَلْ هي المقابل الذي لا سبيل إلى اختزاله"[13].

هذا الموقف يميز الخطاب ويظهر خطورته الدلالية الناتجة عن ممارسته اللعب بالاستراتيجيات وتشكيل الملاحظ المائزة والمراكز المهيمنة مما يسهم في قوة التأثير وسحر البيان. ويستند الخطاب إلى تثوير جذري لعالم الدلالة يعتمد على عناصر (التحريض والإثارة والإنتاج) بما يشكل سلطة تحتكر فتنة اللغة وتجسد جمالياتها تأدية لوظيفة التأثر والتأثير. فلا ينظر لهذه العناصر على أنها مؤثرات فاعلة تقتضي ردّ فعل بل يتم تجاوز ذلك إلى كثافة تضاعف وجوه القراءة وتحقق تفاعلاً يؤسس على التأثير والتأثر. وبيان ذلك: "أنَّ السلطة الرمزية تشكل قدرة على تكوين المعطى عن طريق العبارات اللفظية وتمتلك القدرة على الإبانة والإقناع. فهي قادرة على تشكيل رؤية العالم أو تحويلها ومن ثم تحويل التأثير في العالم وتحويل العالم ذاته، فقدرتها شبه سحرية تمكن من بلوغ ما يعادل ما تمكن منه القوة (الطبيعية أو الاقتصادية) بفضل قدرتها على التعبئة"[14].وهذا يبدي أنَّ السلطة الرمزية تمثل طاقة هائلة تعتمد على نظم البنى على وجه دون آخر توخياً لقوة ضاغطة على المتلقي. وتكتسب هذه السلطة مشروعيتها انطلاقاً من التراسل بَيْنَ ممارس السلطة ومتلقيها مما يؤسس فضاء التفاعل على رمزية مدارها تواصل العلاقات لتكوين المقصد. ويقرر عبد العزيز حمودة: "أنَّ سلطة النص تعني القول بوجود سلطة يتمتع بها النص تمارس درجة من الإلزام على القارئ. وإلزام القارئ بكيان مستقل متكامل، وبمعنى ما يقصد إليه النص وهو ما يتعارض مع جوهر فكرة التناص"[15].

ويؤكد ذلك بقوله: "سلطة النص هي قدرة النص على تقديم معنى ملزم للمفسر. وحتى حينما تتولى عمليات التفسير، داخل المذهب النقدي الواحد، أو في المدارس المختلفة، تقديم تفسيرات متعددة، وهو ما نسميه بتعدد الدلالة، فإنَّ الالتزام بسلطة النص يعني تحمل النص نفسه لتلك التعددية: تلك هي السلطة التي نقصدها. إنَّ الحديث عن سلطة النص يرتبط بالدرجة الأولى بقدرة النص على فرض معنى أو معان تتمتع بقدر من الالزام، وليس بقدرة النص على فرض شكل ملزم للمفسر. فالقارئ أو المفسر لا يقوم بتفسير الشكل بل المعنى، ووظيفة النقد ليست إعادة بناء النص، بل مساعدة النص في تحقيق معنى او توصيله"[16].

هذا الموقف يكشف أنَّ النص يتضمن معنى ملزماً أو معاني تتمتع بقدر من الإلزام مما يشكل الأساس لأي نقد. وأنَّ هذا المعنى يحكم سيرورة الأبنية وأشكال التعدد الدلالي. وأشير هنا إلى أن عبارة عبد العزيز حمودة: "سلطة النص هي قدرة النص على تقديم معنى ملزم للمفسر" غير مقنعة، لأنَّ المعاني التي ينتظمها النص لا تشكل وجوهاً ملزمة لقارئ النص. فالملاحظ أنَّ النص يتشكل من منظومة رمزية أساسها السيمياء مما يتيح استئناف التأويل ويجعل المعاني التي يؤسس عليها دائمة التعدد وأنَّ ذلك يؤدي إلى تعدد القراءات. ويبدو أنَّ النظر للنص على أنَّه فضاءات مدارها التباين يفضي إلى رفض فكرة "ملزم" وإنْ انتظمت المعاني في خطوط مشتركة لا

نستطيع أنْ نصفها بالإلزام، لأنَّ شبكة النظام الرمزي للنص تتيح مجموعة من الشفرات المتباينة المؤدية إلى إنتاج معان تختلف باختلاف طرائق القراءة، وأنَّ التفكير بمعنى ملزم للنص هو دعوة نسقية تفترض أنَّ النص ينطوي في نسق يجمع عدداً من المعاني التي تشكل وعي القارئ وتصوغه. إنَّ فكرة معنى ملزم للنص **مرفوضة، لأنَّ البنى النصية دائمة التحول في سيرورة خاصة تفسح المجال لقراءة المحمولات الدلالية** ووعيها بأشكال تتجاوز علاقة الدال بمدلوله انطلاقاً من كسر الإطار الدلالي الذي تنتمي إليه الأبنية وقدرة هذه الأبنية على التجاوز.

الفصل الثاني: النقد البنائي وقراءة سيمياء النص

تروم نظرية النقد البنائي اكتناه الانتظام الذاتي الذي يؤسس عليه النص للإبانة عن طرق تشكيل الأبنية على وجه دون آخر. وتمارس هذه النظرية سلطة مفادها البحث عن وظائف العلاقات الكامنة وراء الأبنية بحثاً عن تجليات النظام النصي والهدف النهائي للتشكيل. والنظرية البنائية: "منهج بحث أو طريقة لرؤية العالم والأشياء بعد تكوينها بعمق وشمول وتكامل وتقصٍ يعتمد على الاستقراء والاستنتاج أكثر منها مدرسة أدبية او مذهباً فنياً أو أيديولوجيا أو اتجاهاً فنياً"[17].

وهكذا توظف النظرية البنائية هوية العناصر اللغوية وترتبها في نظام كلامي يقام على التحكم الذاتي المسؤول عن سيرورة النسق. ومن الملاحظ أنَّ النظرية البنائية: "تبدأ من النص وتنتهي به، وكأنه غاية نهائية بحد ذاته. وانطلقت البنائية من إيمان عميق بأنَّ النص يكشف عن بنية محددة وعن نسق أو مجموعة أنساق وأنظمة محددة. وأنَّ وظيفة القارئ تتمثل في الكشف عن شفرة النص وأنساقه المختلفة. ولذلك فالقارئ يظل محكوماً بالنص ذاته وبقدراته الداخلية. أي أنَّ القارئ لا يحق له أنْ يضيف شيئاً من عنده إلى النص. فالنص واحد وكذلك أبنيته وأنساقه. والقراءة الصحيحة هي التي تتوصل إلى أسرار النص الداخلية"[18].

ويتضح من ذلك أنَّ النظرية البنائية تتصدى لقراءة الشفرات المهيمنة على سيمياء النص استطلاعاً للقوانين الموضوعية المتحكمة بحركة العناصر والمنظمة لها في علاقات خاصة. ويستند البحث عن الشفرات إلى اكتناه الأنساق القارة وراء أنظمة العلامات كشفاً عن دينامية يضمرها المجموع الكلي في إنتاجه للدلالة.

وهذا يبين أن: "التحليل البنائي للنص لن يعطينا أيَّ تفسير نهائي له بل إنَّه لا يهدف إلى تقديم مثل هذا التفسير، إنَّما هو عملية تهدف إلى الكشف عن الشفرات (Codes) المتعلقة بهذا النص، فيعين حدودها وسياقها وتسلسلها وتتابعها ويفترض طيلة الوقت احتمال ظهور شفرات متعددة في ضوء الشفرات الأولى"[19]. وهذا يجعل الشفرة نقطة الانطلاق نحو تفسير الوظائف الكامنة وراء وجوه الأداء اللغوي مما يظهر أنها مفتاح للبيان عن الأنساق المعتمدة لقوى إنتاج الدلالة.

ويبدو أن النظر للنص من وجهة بنائية يفرض سؤالاً مفاده: "ماذا يستهدف التحليل البنائي؟ إنَّ التحليل البنائي يستهدف كشف عناصر البنية (النص الأدبي) مثلاً، أي دراسة الرمز، الصورة، الموسيقى، وذلك في نسيج العلاقات اللغوية وفي أنساقها. إذْ ينظر الناقد في هذا النسيج مقارباً المستوى السطحي للبنية نافذاً إلى مستواها العميق. كما ينظر في مكونات النص كما تكشفها مفاصل البنية وأشكال التكرار فيها أو أنساق التركيب للصورة الشعرية التي يوضحها محورا بنية الدلالات اللغوية. ويشق الناقد طريق تحليله بتحديد محاور التحرك في رواية معينة فيحدد مكوناتها التي قد تكون شخصية أو مجموعة شخصيات أو فاعلية متجلية، ويدرس الرمز من حيث علاقته بمكونات القصيدة. وتتم دراسة الصورة الشعرية في ضوء مستواها اللغوي كشفاً عن الدلالات التي ينتظمها المحور الأفقي، وهي دلالات تتعلق بالجذر التركيبي. ثم الدلالات التي ينتظمها المحور العمودي وهي دلالات تتعلق بالتداعيات أو بالإيحاءات. هكذا تؤدي دراسة العناصر وكشف أنساق العلاقات فيما بينها إلى بيان ما يحكم هذه العلاقات ويجعلها تتبنى في نسق. وبذلك نكشف آلية الحركة بين عناصر النص والرؤية التي تحكمها. وهذا يمكن الباحث في مجموعة نصوص أنْ يكشف قوانينها المشتركة"[20].

وبهذا يهدف النقد البنائي إلى دراسة الأنظمة الذاتية التي تمارس قواعد التشكيل كشفاً للعلاقات التي يحتكم إليها النص في ترتيب الوظائف التي ينتظمها النسق. ومن هنا تظهر النظرية البنائية آلية إنتاج النصوص الأدبية بالنظر إلى القواعد البنائية التي تحكم دخول العناصر في إطار دلالي يقام على مظاهر التعالق المهمينة على دينامية النص.

وهنا يظهر أنَّ: "الأمر الجوهري وراء المنهج البنيوي هو إعادة التركيب والبناء بعد الكشف عن آليات الحركة داخل النظام، وتكشف هذه الحركة عن أسرار التفاعل الحاصل بين أجزائها في علاقاتها التواصلية المتشابكة، وهي تحصي تحولاتها ووظائفها، فيكون لها من ذلك الفهم الأولي للأجزاء وحركتها ثم الفهم الكلي للموضوع، على أساس أنَّ البناء إبداع جديد للشيء ولكن بعد الاطلاع عليه عن كثب وليس إدراكاً له إدراكاً كلياً دون الغوص في ماهيته. وما يميز النشاط البنيوي

لحظتان: لحظة "الهدم" وهي عملية تقنية بالغة الخطورة في سير المكونات، ولحظة "البناء" تتسم بالإبداعية لأنَّها تقتصر على العناصر الدالة على حقيقة الموضوع، فتشكل قابليات الفهم أي شيء وصورة ذهنية. فالتحليل البنيوي وقوف على تفاعل الدلالات فيما بينها داخل العمل الأدبي وتعدد وجوهها. وهو ما يحتم تعدد القراءات التي تعدد النص الواحد وتجدده، لأنَّ لحظة التحليل في العمل الأدبي ليست هي الواقع المعطى، بل واقعاً متخيلاً، أي بنيوياً في أساسه، ولحظة التركيب فعل بنيوي يحاكي الفعل الأول ولا يكرره مما يسمح بتعدد الواقع (معطى، متخيل، مركب) وهي حالات إدراكية يفرزها النشاط البنيوي ويغنيها من خلال الاستعراض الموضوعي لها"[21].

وهذا يكشف أنَّ قانون التفكيك والبناء يشكل منهجية لاكتناه التشكيل العضوي الذي تتحرك فيه الملامح المائزة لأدبية الأدب وتقارب هذه المنهجية الوجه العميق الثاوي وراء الأبنية للإبانة عن تأثيره على شبكة العلاقات التي تؤسس أنساق الدلالة وتجلياتها. وهذا يؤدي إلى بيان القانون الكلي الذي يسري وراء مكونات النص ويكشف ملامح البنية.

وانطلاقاً من هذا الإدراك فإنَّ: "بنية النص تتكون من عناصر داخلية خاضعة لعدة قوانين مميزة له تتسم بالانغلاق الذاتي، والاستقلال عن كل قوانين الواقع الخارجي. وهذا يوضح أنَّ الاهتمام ببنية النص الأدبي قد جعل الاعتبارات الشكلية تستقطب اهتمام الناقد. وليست فكرة النظام أو النسق أو القانون الداخلي الخاص سوى مجرد تأكيد لأحقيّة المنهج البنيوي وقدرته على اكتشاف طبيعة النص الأدبي بوصفه بنية. ولهذا يقتصر هذا المنهج على وصف حالة النص باعتباره لغة ذات طبيعة رمزية لا تنطوي على أيِّ بعد تاريخي أو اجتماعي"[22].

وهكذا يطالعنا المنهج البنائي بقراءة سيمياء النسق انطلاقاً من التنظيم الذاتي الذي يصوغ التركيب الكلي لأجزاء النص انطلاقاً من صهر الآفاق في بؤرة مدارها الانتظام النصي المهيمن على قوى الدلالة. ويسعى هذا المنهج لتطوير استراتيجية تعاين التشكيل النسقي المسيطر على قوى الدلالة إذْ يتقصى أنظمة العلاقات وفق طريقة علمية ترصد الأساليب التي يمتلكها النص ويمارس من خلالها فرادته.

وهكذا ينطلق النقد البنائي من: "مفاهيم (النسق، العلاقة، التزامن، التعاقب، اللاوعي) هذه المفاهيم التي هي أدواته. أول خطوة في المنهج هي تحديد البنية أو النظر إلى موضوع البحث على أنَّه بنية، أي كموضوع مستقل. إنَّ دراسة هذه البنية (النص) يشترط عزلها حتى عن مجالها الذي هو بالنسبة لها سياق خارجي، وهي خطوة أساسية لأنها خطوة التحضير للعمل أو خطوة ما قبل الدخول إلى المختبر. الخطوة الثانية هي تحليل البنية (هنا لا بد أن يعرف الباحث علوماً تخص موضوعه وتساعده على القيام بالتحليل. وفي تحليل نص أدبي مثلاً يتم إدراك اللسانيات، لأن التحليل يجري على اللغة التي ينبني بها النص"[23]. فهذا بيان عن المنطلقات التي تستند إليها النظرية البنائية في تعيين الأنساق التي تفرضها قواعد الأداء النصي بحثاً عن سيرورة البنى توخياً للمستوى الذهني الذي يتجسد في إنجازاتها. ومن المقرر أنَّ: "التحليل البنائي يعدّ النص بنية ذات دلالة فيحصر موضوع دراسته في تحليل النص وحده، وهذا يعني أن البنائية تقوم على مبدأ المثولية الذي يقتصر على دراسة النص ويبحث في مستوياته، وعلاقاته، ونظامه، وأنساقه، وبنيته، ولغته. ومن هنا ابتعاد النقد البنائي عن أحكام القيمة في العمل الأدبي والاكتفاء بالوصف، وبعد وصف البنية السطحية يبحث النقد البنائي عن البنية العميقة للعمل الأدبي، وليس مجموعة العلاقات التي تجعل من العمل الأدبي عملاً أدبياً، أي أدبية الأدب"[24].

ويلاحظ أنَّ: "مهمة الناقد البنائي هي التركيز على الجوهر الداخلي للنص أو بنيته العميقة وهي التي تجعل من العمل الأدبي عملاً أدبياً. هذه البنية العميقة يمكن الكشف عنها من خلال التحليل المنهجي المنظم. فهدف التحليل البنائي هو التعرف عليها، لأنَّه يعني التعرف على قوانين التعبير الأدبي أي خصائص الأثر الأدبي. ويضيفون بأنَّ الأدب مستقل فموضوع الأدب هو الأدب نفسه. وهذا يعني بأنَّ التعرف على بنية النص مقصود لذاته، لأنَّ عقلانية النظام هي الفكرة المركزية في النقد البنائي"[25]. وهذا يعني أنَّ عقلانية النظام تشكل الموجه الأساسي الذي يُكسب البنى قوانينها الداخلية المؤلفة لأدبية الأدب وفق تموضع خاص يحقق الملامح الجمالية المائزة. وهكذا تتم قراءة النص من خلال نظامه الذي يسيطر على مجموعة الشفرات المسؤولة عن سلطة النص وديناميةالمعنى.

ويعتمد: "المنهج البنائي في دراسة الأدب على النظر في العمل الأدبي في حد ذاته بوصفه بناء متكاملاً وبعيداً عن أي عوامل، أي أنَّ أصحاب هذا المنهج يعكفون، من خلال اللغة، على استخلاص الوحدات الوظيفية الأساسية التي تحرك العمل الأدبي. ويستخلص البنيويون الوحدات الوظيفية استخلاصاً مباشراً من صميم العمل. وكلمة وظيفة تشير إلى وظيفة هذه الوحدات في إطار بناء العمل. ولا تنصب هذه العملية التحليلية لاستخلاص الوحدات الوظيفية في كل عمل وحده، بمعنى أن يكون لكل عمل أدبي وحداته المستقلة عن الأعمال الأدبية، بل إنَّ أصحاب هذا المنهج يهدفون إلى الوصول إلى وحدات وظيفية أساسية يمكن استخدامها في تحليل الأعمال الأدبية

قديمها وحديثها على السواء. ويؤسس هذا المنهج على استخلاص الوحدات المتعارضة من خلال العمل الأدبي كله، بصرف النظر عن موقعها من العمل، ثم البحث عن دلالة هذا التعارض بهدف الوصول إلى العنصر الغالب فيها"[26].

وبيان ذلك أن المنهج البنائي يؤطر لإجراءات منهجية تظهر آليات التحكم الذاتي التي تتأسس عليها طبقات البنية وتبين الوظائف التي يتحرك من خلالها النص. ويسهم هذا المنهج في تأثيل نموذج يعاين النصوص الأدبية انطلاقاً من الوحدات الوظيفية الناظمة للبنى على الوجه الذي تقتضيه أدبية الأدب. وبذلك يكشف النسق المهيمن الذي يجمع النصوص الأدبية شفرات وظيفية نطل من خلالها على خارطة هذه النصوص للإبانة عن البينات الكبرى التي تحتكم إليها. وهكذا يتم استثمار النماذج البنائية وتوظيفها لقراءة مظاهر الإبداع وتجلياته في ضوء ترابط الأنظمة الرمزية المسؤولة عن مناطق الإبداع والموجهة لأدبية الأدب.

وعلى هذا فإن: "البنائية في الدراسات اللغوية تهدف إلى بيان أنَّ اللغة نظام محكم مترابط الأجزاء، له تركيب خاص ابتداء منه تفهم أشكال اللغة وتحولاتها، وكل لغة هي أساساً وحدة مستقلة تتوقف أجزاؤها بعضها على بعض باطناً، وهذا الاعتماد الذاتي الباطني هو ما يسمى: البنية، وتقوم هذه الفكرة على مبدأ أساسي، مؤداه أنَّ اللغة تكوّن نظاماً، تتحد كل أجزائه ويتوقف بعضها على بعض. والمنهج البنيوي يقول: بسيطرة النظام على العناصر، ويهدف إلى استخلاص النظام من خلال العلاقات القائمة بين العناصر"[27]، وهذا يظهر أن البنائية تركز على مجموع البنى مظهرة وحدة انتظامها وتكاملها على نسق بغية إنتاج وجوه السلطة والسيطرة على الكل. وهكذا يتبين: "أن الطبيعة الحقيقية للأشياء لا تكمن في الأشياء نفسها، بل في العلاقات التي تكونها، ثم ندركها بين الأشياء. وفي ضوء هذا المفهوم فإنَّ العالم مؤلف من علاقات أكثر مما هو من أشياء. فالبنائية تدعي – في أبسط تعاريفها – أنَّه لا أهمية لطبيعة كل عنصر في أية حالة معينة بحد ذاتها، وأنَّ هذه الطبيعة تقررها علاقة العنصر وكل العناصر الأخرى ذات العلاقة بتلك الحالة، وباختصار، لا يمكن إدراك الأهمية الكاملة لأي كيان أو أية خبرة ما لم يتفاعل الكيان مع البنية التي يؤلف جزءاً منها"[28]. فهذا توصيف يصدر عن قراءة البنية الشاملة التي تراعي هويات العناصر في تشييد الأبنية وفق علاقات متبادلة تتحكم في صهر الدلالات في منظومة كلية.

وهكذا فإنَّ النقد البنائي: "يعنى بالكشف عن العلاقات المتشابكة بين عناصر العمل الأدبي، فذلك لأنَّ هذه العلاقات هي عين الحقيقة. فما العالم سوى مجموعة من الحقائق وما الحقائق سوى علاقات راهنة. وهكذا لا يبحث التحليل البنيوي للأدب عن محتوى العمل الأدبي، ولا عن شكله، وإنما يبحث عن بنيته التي تختفي وراء الظاهر، وعن العلاقات بين أجزائه، وبينها وبين الكل. رغم أن هذه البنية مجرد فرض، وأنها مرتبطة بالوظيفة، وليس من بنى ثابتة أو مركزية، فهي تصور تجريدي من خلق الذهن ونموذج عقلي يقيمه المحلل ليفهم على ضوئه النص المدروس. أما عناصر هذه البنية فينبغي كشفها من خلال الأنساق اللغوية التي تشكل مجموع هذه البنية. وتتمثل هذه العناصر في العلاقات، والرمز، والصورة، والإيقاع، والتواتر، والغموض، والتناص"[29]. ويفهم من ذلك أن النظرية البنائية تصبح في جوهرها عملية رصد للفاعليات التي تسهم في إظهار النماذج الثاوية وراء الأشكال اللغوية. ويتم رصد العلاقة المؤلفة لسيمياء الجسد النصي من جهة العلاقات الخفية التي تسهم في تنظيمه على وجه خاص. وعلى هذا ينظر للبنية على أنَّها حجر الأساس في التحليل البنائي إذْ تشكل سلطة نصية كبرى تهيمن على مستويات النظام اللغوي وتكسب العناصر وضعها في إطار النسق المنتج للدلالة الكلية. ومن الملاحظ أنَّ البنية تعرف على أنها: "نسق من العلاقات الباطنة (المدركة وفقاً لمبدأ الأولوية المطلقة للكل على الأجزاء) له قوانينه الخاصة المحايثة، من حيث هو نسق يتصف بالوحدة الداخلية والانتظام الذاتي، على نحو يفضي فيه أي تغير في العلاقات إلى تغير النسق نفسه، وعلى نحو ينطوي معه المجموع الكلي للعلاقات على دلالة يغدو معها النسق دالاً على معنى. ويتضمن هذا التعريف مجموعة من المسلمات.

أولها: إنَّ البنية تصور عقلي أقرب إلى التجريد منه إلى التعيين (فالبنية هي ما نعقله–بصياغة منطقية– من علاقات الأشياء لا الأشياء ذاتها.

وثانيهما: إنَّ موضوع هذا التصور يتصف بأنَّه حقيقة لا شعورية لا تظهر بنفسها بل تدل عليها آثارها أو نتائجها.

وثالثهما: إنَّ هذه الحقيقة اللاشعورية الباطنة (الكامنة في الموضوعات، أو الكامنة في عقولنا المدركة لها – بمعنى أدق) حقيقة آنية تلفت الانتباه إلى تشكلها في الآن أكثر من تشكلها عبر الزمان، وتميل إلى الثبات أكثر مما تميل إلى الحركة.

ورابعها: إنَّ هذه الحقيقة الآنية تلفتنا إلى نفسها أكثر مما تلفتنا إلى فاعلها، وتكشف عن نظامها المحايث أكثر مما تكشف عن الذات الفاعلة في هذا النظام"[30].

وهكذا يبدو أنَّ البنية تعدّ مرتكزاً يستند إليه في استقراء أبعاد النص كشفاً عن الأنساق التي يضمرها في تشكيله لدينامية

الدلالة. وتشكل هذه البنية أداة منهجية تمدنا بقراءة الأفق الأخير الذي يتوارى وراء المستوى الظاهري وينظم العلاقات المسؤولة عن وجوه إنتاج الدلالة. وصفوة القول: "أنَّ البنيوية إذا طبقت على النص الأدبي فإنَّها لا تنشد النفاذ عبر مكوناته إلى الصورة البيانية للكل عبر الأجزاء، ذلك أنَّ البنيوي وإنْ اتصف بنص النص واتخذ بنيته الشكلية حقلاً اختبارياً فإنَّ هاجسه الأكبر هو استنباط علاقات تخفى على الحس الظاهر، واشتقاق قرائن تتوارى ثاوية وراء ملفوظ النص، فالبنيوية لا تتقيد بشبكة الدوال على حساب نسيج المدلولات، ولا ترتهن بمنظار المعنى على حساب الشكل، بل إنَّها لا تتعلق تعلقاً مطلقاً بقرائن الدال مع المدلول، وإنَّما همها الأوكد أنْ تعثر على نمط من الانسجام يمكنها أنْ تخرجه على هيئة تشكيل صوري. فالبنيوية تنفي الموضوع كغرض ذي وجود في ذاته معتبرة أنْ لا موضوع في الأدب إلا من خلال البنية التي تحصلها الأشكال اللغوية والعلامية العامة، والتي يدركها الناقد بالحس الواعي فيجلبها للقارئ الذي ربما يكون قد ألمَّ بها عن طريق الحس المقنع أو الوعي الخفي"[31]. وهنا تجدر الإشارة إلى أنَّ النظرية البنائية تعنى بكشف العلاقات الخفية التي تمارس قوانين الضبط الذاتي لوضع البنى في نسق يفرض مخزونها الدلالي على وجه يحقق فرادة التشكيل. وتستند هذه النظرية للتماسك النصي استشرافاً للإطار البنائي الذي تتفاعل ضمنه الأبنية ويمارس سلطته في إنتاج المعنى.

الفصل الثالث: النموذج النقدي

هو الوجه المنظم لسيرورة الأبنية على أنساق تمثل البنية القارة وراء اللغة والمتجسدة على شكل بنية سطحية تكون تمثيلاً لها. وينظر للنموذج على أنَّه مرجعية للإحاطة بكيفية أداء العناصر البنائية لوظائفها تشخيصاً لوجودها الشكلي. إنَّ النموذج يشكل خطوة متقدمة لقراءة النصوص بحثاً عن وجوه الانتظام التي تمدّ هذه النصوص بالدينامية. ويمثل استنطاقاً لتحولات النسق وما توحي به من دلالات مائزة في سياق فرادة التشكيل. وتعتمد النظرية البنائية على نموذج يرصد كيفية انبناء العناصر على نسق مداره وعي مظاهر التراسل النصي كشفاً عن الإطار الكلي الذي يحتكم إليه النص. ومن المقرر أن: "البنيوية تبحث في علاقة العناصر بعضها ببعض كشفاً عن وحدة العمل الكلية. وذلك من خلال نموذج يقدمه الباحث أشبه ما يكون بالنموذج الهندسي أو الرياضي. وفي وسع هذا النموذج أن يستوعب العناصر التي يتكون منها العمل على نحو يبرز نظام العلاقات الذي يصل بين هذه العناصر، سواء أكانت تلك العناصر ظاهرة أم خفية. ولا يعد النموذج في هذه الحالة منفصلاً عن العمل نفسه، فهو لا ينشأ إلا من خلال الملاحظة التي تعتمد على الاختبار الذكي لهذا العمل إذْ نستطيع أنْ نقول إنَّ النموذج هو البناء. وإذا بدا النموذج مختلفاً في طريقة تركيبه عما يبدو عليه العمل، فإنَّه يعتمد عليه كلية من حيث قدرته على استيعاب كل عنصر من عناصره في إعادة تركيبه. وكلما كان النموذج قادراً على تفكيك العناصر المكونة للعمل، وربط بعضها ببعض على نحو يستكشف قوانينها، وليس مرتكزاً على مجموعة من الأفكار المسبقة الدارجة، كان مطابقاً للعمل نفسه أو لنقل لحقيقته الخفية"[32]. وهذا يبدي أنَّ النقد المنهجي أحوج ما يكون اليوم إلى نموذج نقدي مرن يكون الناقد قادراً على تعديل إجراءاته توخياً لمطالب النص. ويستثمر هذا النموذج عناصر النصوص الأدبية قراءة للأنساق المنظمة لها مما يؤدي إلى استبطان علاقة الدوال بمدلولاتها بحثاً عن المضمرات التي ينتظمها النص.

ومن الملاحظ أنَّ: "ما تسعى إليه البنيوية هو بناء معرفة علمية بالظواهر الإنسانية محل الدراسة، ومن ثمَّ فهي مشغولة بالبحث عن (مظاهر الثبات والاستقرار فيها). ولا يمكن لها أنْ تصل إلى هذه المعرفة إلا من خلال النماذج والوقائع الفردية التي يمكن من خلال تحليلها الدقيق–رغم فرديتها– أنْ تكتشف قانونها الأكبر الذي يعمل داخلها وداخل سائر الأعمال المماثلة. إنَّ البنيوية تفترض أنَّه إذا كان هناك فعل إنساني ما أو ظاهرة ذات معنى فإنَّ ذلك يقتضي بالضرورة وجود نظام عميق يقف وراء هذا الفعل أو هذه الظاهرة. ومن هنا فالباحث البنيوي يسعى إلى اكتشاف النظام الكامن وراء الفوضى البادية، وبذلك يتم بيان القانون الذي تحتكم له هذه الظواهر أو الأحداث أو الأشياء التي تعمل طبقاً له رغم اختلافها، إنَّه يترصد تلك العلاقات الباطنة التي تنبع من داخل الظواهر نفسها وتحركها وتضمن لها البقاء والاستمرار والتجدد"[33]. وهكذا يبدو واضحاً أنَّ النظرية البنائية تكشف الموجهات التي تحتكم إليها الممارسات النصية استشرافاً للأسس التي تقام عليها القوى الفاعلة في إنتاج النص. وبهذا يتم بيان القوانين الداخلية التي تمارس دورها في توزيع وظائف البنى للإبانة عن طرائق صوغها وتجسيدها للمعنى وتجلياته.

وتحاول البنائية: "أنْ تكتشف ما تسميه بالبنية أو الرتبة أو الهيكل أو التصور، وتعني به دائماً وجهة النظر الثابتة أو المجموعات المتكاملة المغلقة أو العوامل المستمرة في عملية – تسلسل النشاط الإنساني– المضبوطة، وبهذا الشكل فإنَّ فكرة الشمول المنتظمة تبدو من المحاور الأساسية للتحليل البنائي، وتضمن الوصول إلى الموضوعية الحقيقية في الصياغة الدقيقة

للقوانين العامة"[34]. وهكذا تستند النظرية البنائية في تشكيلها للنموذج إلى هيكل بنائي يؤسس على فكرة الشمول التي تتجلى من خلال اكتناه شبكة العلاقات المنتظمة والإطار المرجعي الذي تتموقع في سياقه البنى.

ومن هنا فإنَّ: "الناقد البنائي يهتم بداية بالنصوص أو النماذج أو الأنساق الفردية بقدر مساعدتها له في تطوير نموذج أو نسق عام يضم القواعد والقوانين التي تحكم الإنتاج الفردي، وفي حركته المضادة من النموذج العام إلى النموذج أو النص الفردي يهتم الناقد البنائي بمدى التزام الكاتب بقوانين النموذج العام أو مراعاته له. وفي تحركه في كلا الاتجاهين لا يعير أيَّ اهتمام لسلطة النص في تحقيق دلالة ملزمة إلى حد ما، خاصة أنَّه يربط ذلك التحرك –في الاتجاهين– بحلمه بتحقيق العمومية أو العالمية (Universality) وليس بتفرد النص الأدبي. إنَّه، على حد قول "روبرت شولز" يضحي بالفردية من أجل العمومية"[35].

وهكذا يستثمر الناقد البنائي النموذج النصي في إطار كلي يحيط بالمبادئ التي تؤسس عليها النصوص وتحتكم إليها في إنتاج الدلالة الكلية. وهذا توظيف للعلاقات الجدلية القائمة بين النصوص بلوغاً لنسق عام يشمل القوى الناظمة لسمات البنية وتغاير ظروف إنتاجها بغية تشكيل نظرية عامة.

ومن الملاحظ أنَّ ما يهدف إليه النقد البنائي هو: "الوصول إلى البنية التي هي نموذج يقيمه المحلل. ويضع شتراوس شروطاً أربعة لا بد من توافرها في النموذج الذي يستحق اسم البنية:

أولاً: المنظومة: يجب أنْ يمتاز (النموذج) البنية بطابع المنظومة إذْ يقول شتراوس: "تتسم البنية بطابع المنظومة فهي تتألف من عناصر يستتبع تغيير أحدها تغير العناصر الأخرى كلها، فالبنية منظومة مركبة وليست بسيطة فلها عناصر، وهذه العناصر تربطها علاقات، وتغيير أحد العناصر يؤدي إلى تغيير العناصر كلها. فالمنظومة يسودها ترابط داخلي. فالتحليل لا يمكن أنْ يكتفي بدراسة الحدود، بل هو ملزم بأنْ يدرك ما وراء هذه الحدود، العلاقات التي توحدها، وهذه العلاقات وحدها تشكل موضوعه الحقيقي.

ثانيا: التحولات: يتصف النموذج –البنية– بالتحولات. فكل نموذج ينتمي إلى مجموعة من التحولات التي يطابق كلّ تحول منها نموذجاً من أصل واحد إذْ يلاحظ أنَّ مجموع التحولات يشكل مجموعة من النماذج. فهناك علاقة وثيقة بين مفهوم التحول ومفهوم البنية.

ثالثاً: ردّ فعل النموذج عند تغير أحد عناصره: إذا كانت البنية مكونة من عناصر مترابطة بقوانين ويسودها مجموعة من التحولات، فإنَّنا نستطيع توقع ردّ فعل النموذج عند تغير أيّ عنصر فيه، لأنَّ ذلك يستتبع تغيراً في العلاقات.

رابعاً: التسويغ: يمتاز النموذج بقدرته التسويغية: فلا بد من بناء النموذج ليستطيع عمله تسويغ جميع الوقائع الملاحظة"[36].

وبيان ذلك أن النموذج النقدي البنائي يظهر القواعد الكلية التي تكفل سيرورة البنى على نحو دون آخر. ويتولى الناقد من خلال هذا النموذج امتحان البنى لملاحظة التحولات التي تتعرض إليها البنية استجابة للوجه الذي تقتضيه الدلالة. ويستند النموذج على المنظومة المهيمنة على تجليات المجموع الكلي إذْ يحتكم لقاعدة مفادها أن يتعالى الكل على الأجزاء التي يأتلف منها، ويؤسس على رصد الأشكال التي تصوغ هوية العناصر في ضوء ردّ فعل النموذج على تحولات هذه العناصر مما يظهر حيوية النموذج النقدي في رصد جماليات النص.

ويتضح: "أن هناك قاسماً مشتركاً يمكن أنْ يكون سبيلاً لتحديد مفهوم النسق داخل التصورات البنيوية وإنْ اختلفت مشاربها. فهي تكاد تجمع على أن النسق يأتي نقيضاً للنزعة الذرية. وأنَّ الكلية أو الشمولية سمة من سماته، لكن النسق يبقى قابلاً للتحول. فهو إمّا أنْ يكون معطى أولياً كما تزعم البنيوية الصورية، وإمّا يحدده الوعي الجمعي كما تنشد ذلك البنيوية التكوينية، وإمَّا أنْ يسهم القارئ أو المتلقي في بنائه وتشييده وهو جوهر نظرية القراءة وجمالية التلقي"[37].

وهذا الطرح يبين أنَّ المناهج النقدية تتباين في طرق استنطاقها للنصوص انطلاقاً من الذات المدركة لحضورها المنهجي وفق استراتيجية خاصة بكل منهج. وتضع المناهج النقدية هياكل تنظيمية لقراءة النصوص في ضوء مرتكزات تكوينية تواكب التحولات النصية للإبانة عن أنساقها الكامنة وتأثيرها الدلالي.

ويصف البنيويون البنية بأنَّها: "نموذج إجرائي، فالنموذج البنيوي هو النموذج اللغوي، والفكر اللغوي هو فكر متعال في الأساس، والنماذج اللغوية موجودة باعتبار أنَّ كل نص هو محاولة للإمساك بظلالها وآثارها، ولكنَّها غير موجودة بتشخصاتها. وجودها إذن وجود وهمي متعال، لا بذاتها، بل بالتشخصات التي تستمد وجودها منها. النماذج اللغوية حاضرة في كل نص طالما أنَّ هذا النص يتشكل داخل لغة معينة ويأخذ نفسه باتباع معاييرها، ولكنَّها في الوقت نفسه غير موجودة فيه عياناً، طالما أنَّنا لا نعثر في أيِّ بحث إلا على النص العيني. ويمكن أنْ نوضح ذلك بالاستشهاد بالأوزان الصرفية مثل (فعل–يفعل–فاعل–مفعول) هذه الأوزان محض افتراض لا حضور له إلا بتطبيقاته الفعلية، لكنَّه افتراض تستمد

الكلمات الحقيقية وجودها الفعلي منه. يمكن أن نستشهد هنا بنظام العروض أيضاً، إذ ليست هناك حقائق فعلية من نوع (متفاعلن– متفاعلن– متفاعلن) بل مجرد نماذج فرضية تدخل في كل نص من بحر الكامل إذْ يلاحظ أنَّ بحر الكامل يحقق كيانه بها"[38].

وهذا يعني أن النموذج النقدي يشكل وجهاً تجريدياً قادراً على توصيف مجموع العمليات الذهنية التي تحتكم إليها العناصر اللغوية وفق مستوى يتعدى أشكال التصور النصي نحو المتخيل الذهني المنتج لها. فالنموذج استشراف لمبادئ الانتظام الثاوية على هيئة حضور ذهني تتصهر فيه العناصر معلنة عن وظائفها المتمركزة في سلطة النص. إنَّ قراءة المشهد النصي تتجاوز العناصر المشخصة في ظاهره توخياً للمرجعيات المسيطرة على تضاريسه واستنطاقاً للتقنيات التي أسهمت في تجسيد أبعاده وتجلياته.

وهذا يدل على أنَّ: "البنية هي تصور تجريدي من إنتاج الذهن وليست خاصية للشيء؛ فهي نموذج يقيمه المحلل عقلياً ليفهم على ضوئه الشيء المدروس بطريقة أفضل وأوضح، فالبنية موجودة في العمل بالقوة لا بالفعل، والنموذج هو تصورها، وكلما كان أقرب إليها وأدق تمثيلاً لمعالمها كان أنجح، ويصل الباحث لمثل هذا النموذج بالدراسة المستفيضة وتتبع الاحتمالات المنبثقة من الشيء نفسه، دون أن يتعسف في حشرها في قالب لا يتسع لها أو لا ينطبق عليها بدقة. وإذا كان مصطلح البنية يثير انطباعاً مرتبطاً بشيء مادي كأنَّه هيكل عظمي أو تصميم داخلي للأعمال الأدبية بما يشمله من خطوط أساسية منظورة فإنه ينبغي أنْ نأخذ في الاعتبار أنَّ البنية الأدبية ليست شيئاً حسياً يمكن إدراكه في الظاهر، حتى لو حددنا خصائصها التي تتمثل في عناصرها التركيبية، وإنما هي تصور تجريدي يعتمد على الرموز وعمليات التوصيل التي تتعلق بالواقع المباشر، وتعد البنية شيئاً وسيطاً يقوم فيما وراء الواقع"[39].

والهدف من ذلك أنْ تتم قراءة النص من خلال العلاقات الكامنة تقصياً للمضمر الذي يشكل مجموعة معايير يحتكم إليها النص في تشكيله. وهذا منهج يتخطى الوجه الظاهر في الأداء النصي معاينة للبنية العميقة المسؤولة عن إيجاد هذا الوجه بالقوة. وغاية ما تؤدي إليه هذه الطريقة أنَّ: "التحليل الذي يتناول هيكل البنية يكشف أسرار اللعبة الفنية، لأنَّه تحليل يتعامل مع التقنيات المستخدمة في إقامة النص. أي يتعامل مع التقنيات التي تستخدمها الكتابة إذْ بها تلعب لتبني الجسد الناطق والوهم، وهو بهذا المعنى تحليل لا يتعامل مع النطق نفسه، بل يكتفي بتشريح الجسد الذي ينطق. أي أنَّه يتعامل مع ما يقول وليس مع القول نفسه"[40]، وهذه مقاربة تمثل كشفاً لما يضمره النص فالمستوى الظاهر يشكل وجهاً مخادعاً لا بد من تجاوزه نحو المتخيل الذهني الذي تضطلع البنية العميقة في الإحالة إليه.

وهكذا تسعى: "البنيوية إلى اكتشاف الباطن المنسجم من خلال فوضى الظاهر. ويكسب هذا النظام العميق –الذي تحاول البنيوية اكتشافه– هذه الأشياء هويتها الحقيقية. ومن هنا فالبنيوية لا ترى المعرفة الحقيقية بالأشياء متمثلة في الأشياء ذاتها كما تبدو لنا، وإنَّما في العلاقة القائمة بينها. إنَّ حقائق الأشياء لا تتمثل في ظاهرها، وهذه القوانين أو هذه العلاقات بما تشكله من نظام أو نسق هي (الواقعة العلمية) التي تحاول البنيوية اكتشافها تحت مسمى البنية. وعلى هذا النحو فالبنية ليست موجودة بالفعل، بَلْ نحن من يكشف عنها. أو لنقل بدقة: البنية موجودة بالقوة، وتنتظر من يوجدها بالفعل"[41]. فهذه منهجية بنائية مدارها البحث عن التصورات التي لم يقلها النص ولكنَّه يشير إليها من طرف خفي، إنَّها بيان عن الوجه غير المتعين الناتج عن خلخلة النسق ممَّا يحدث فراغات معرفية تلعب دوراً حاسماً في صياغة وجوه التوتر وآفاق التجاوز.

الخلاصة

يكشف هذا البحث أنَّ سلطة النص هي قوة نابعة من ذاته وناتجة عن المرجعيات التي ينطوي عليها وتشكل المدارات التي يتمركز فيها. ويظهر أنَّ السلطة الرمزية تمثل طاقة هائلة تعتمد على نظام البنى على وجه دون آخر توخياً لقوة ضاغطة على المتلقي. ويبدي أنَّ المنهج البنائي يقرأ سيمياء النسق انطلاقاً من صهر الآفاق في بؤرة مدارها الانتظام النصي المهيمن على مضامين الدلالة. ومن الواضح أنَّ البنية تعدّ مرتكزا يستند إليه في استقراء أبعاد النص كشفاً عن الأنساق التي يضمرها في تشكيله لدينامية الدلالة. ومن الملاحظ أنَّ النقد المنهجي أحوج ما يكون إلى نموذج نقدي مرن يكون الناقد قادراً على تعديل إجراءاته مواكبة لنصوصية النص.

الهوامش

(1) ثامر، اللغة الثانية (في إشكالية المنهج والنظرية والمصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث)، ص 43.
(2) عصفور، قراءة في لوسيان جولدمان عن البنيوية التوليدية، مجلة فصول، المجلد الأول، العدد الثاني، ص 87.
(3) المومني، علاقة النص بصاحبه عالم الفكر، مجلد (25)، العدد (3) يناير، مارس، ص 114.
(4) ثامر، القصيدة والنقد، مجلة الأقلام: العدد الأول، ص 20.
(5) ثامر، الصوت الآخر، ص230.
(6) ثامر، سلطة النص أم سلطة القراءة، مجلة الأقلام: العدد الأول، ص9–10.
(7) خليفة، سلطة النص، ص7–8.
(8) سلدن، النظرية الأدبية المعاصرة، ص 167، 171، 172.
(9) دلوز، المعرفة والسلطة (مدخل لقراءة فوكو)، ص 82.
(10) دلوز، المعرفة والسلطة (مدخل لقراءة فوكو) ص 83.
(11) الحميري، الخطاب والنص "المفهوم–العلاقة–السلطة"، ص 190.
(12) فوكو، إرادة المعرفة، ص 108–109.
(13) دلوز، المعرفة والسلطة (مدخل لقراءة فوكو)، ص 77–79.
(14) بورديو، الرمز والسلطة، ط(2)، ص 60.
(15) حمودة، الخروج من التيه (دراسة في سلطة النص)، عالم المعرفة العدد (298)، ص 200.
(16) حمودة، الخروج من التيه (دراسة في سلطة النص)، العدد (298)، ص280.
(17) الكبيسي، البنيوية في مصنفات روادها مجلة الأقلام، العدد السابع، ص 46–47.
(18) ثامر، اللغة الثانية (في إشكالية المنهج والنظرية والمصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث)، ص 43–44.
(19) أبو زيد، المدخل إلى البنائية، ص 207.
(20) العيد، في معرفة النص (دراسات في النقد الأدبي)، ص 36.
(21) مؤنسي، القراءة والحداثة (مقاربة الكائن والممكن في القراءة العربية)، ص 145–146.
(22) حجازي، مدخل إلى مناهج النقد الأدبي المعاصر وقاموس المصطلحات النقدية، ص 21.
(23) العيد، في معرفة النص (دراسات في النقد الأدبي)، ص 35.
(24) عزام، فضاء النص الروائي (مقاربة بنيوية تكوينية في أدب نبيل سليمان)، ص 27–28.
(25) ماضي، من إشكاليات النقد العربي الجديد، ص 30–31.
(26) إبراهيم، نقد الرواية (من وجهة نظر الدراسات اللغوية الحديثة)، ص 44–45.
(27) بدوي، اللغة والمنطق في الدراسات الحالية، عالم الفكر، المجلد الثاني، العدد الأول، ص 76.
(28) هوكز، البنيوية وعلم الإشارة، ترجمة: مجيد الماشطة، ص 14–15.
(29) عزام، فضاء النص الروائي (مقاربة بنيوية تكوينية في أدب نبيل سليمان)، ص 28.
(30) كريزويل، عصر البنيوية، ص 413.
(31) المسدي، من آليات النقد الأدبي، ص 71–72.
(32) إبراهيم، فن القص (في النظرية والتطبيق)، ص 22.
(33) العشيري، الاتجاهات الأدبية والنقدية الحديثة "دليل القارئ العام"، ط(2)، ص52 [بتصرف].
(34) فضل، علم الأسلوب والنظرية البنائية، ص 452–453 .
(35) حمودة، الخروج من التيه (دراسة في سلطة النص)، عالم المعرفة العدد (298) ص 286–287.
(36) عواد، منهج التحليل البنيوي عند كلود ليفي شتراوس مجلة أفكار، عدد (109)، ص52–53.
(37) يوسف، القراءة النسقية (سلطة البنية ووهم المحايثة)، ص124.
(38) الغانمي، أقنعة النص، ص 32–33.
(39) فضل، علم الأسلوب والنظرية البنائية، ص527.
(40) العيد، تقنيات السرد الروائي في ضوء المنهج البنيوي ص 527.
(41) العشيري، الاتجاهات الأدبية والنقدية الحديثة "دليل القارئ العام"، ط(2)، ص 52–53.

المصادر والمراجع

إبراهيم، نبيلة، 1997، فن القص (في النظرية والتطبيق)، مكتبة غريب (الفجالة).

إبراهيم، نبيلة، 1998، نقد الرواية (من وجهة نظر الدراسات اللغوية الحديثة)، نشر، مكتبة غريب:القاهرة.

أبو زيد، أحمد، 1995، المدخل إلى البنائية، القاهرة.

بدوي، عبد الرحمن، 1971، اللغة والمنطق في الدراسات الحالية، عالم الفكر، المجلد الثاني، العدد الأول.

بورديو، بيير، الرمز والسلطة ترجمة:عبد السلام بنعبد العالي، 1990، دار توبقال: الدار البيضاء، ط(2).

ثامر، فاضل، 1988، القصيدة والنقد (سلطة النص أم سلطة القراءة)، مجلة الأقلام، العدد الأول، كانون الثاني.

ثامر، فاضل، 1992، الصوت الآخر (الجوهر الحواري للخطاب

الأدبي)، وزارة الثقافة والإعلام،دار الشؤون الثقافية العامة: بغداد.
ثامر، فاضل، 1994، اللغة الثانية (في إشكالية المنهج والنظرية والمصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث)، المركز الثقافي العربي، بيروت.
حجازي، سمير، 2004، مدخل إلى مناهج النقد الأدبي المعاصر وقاموس المصطلحات النقدية، دار التوفيق، سورية ط(1).
حمودة، عبد العزيز (2003)، الخروج من التيه (دراسة في سلطة النص)، سلسلة عالم المعرفة: العدد (298)، مطابع السياسة:الكويت.
الحميري، عبد الواسع، 2008، الخطاب والنص "المفهوم– العلاقة– السلطة" مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر :بيروت.
خليفة، بن مشري، 2000، سلطة النص، نشر، رابطة كتاب الاختلاف: الجزائر.
دلوز، جيل، المعرفة والسلطة (مدخل لقراءة فوكو)، ترجمة، سالم يفوت، 1987، المركز الثقافي العربي،بيروت.
سلدن، رامان، النظرية الأدبية المعاصرة، ترجمة وتقديم، جابر عصفور، 1991، دار الفكر،القاهرة ط(1).
عزام، محمد، 1996، فضاء النص الروائي (مقاربة بنيوية تكوينية في أدب نبيل سليمان)، نشر، دار الحوار،اللاذقية، ط(1).
العشيري، محمود، 2003، الاتجاهات الأدبية والنقدية الحديثة "دليل القارئ العام"، نشر :ميريت،القاهرة ط(2).
عصفور، جابر، 1981، قراءة في لوسيان جولدمان عن البنيوية التوليدية، مجلة فصول، المجلد الأول.
عواد، محمد أحمد، 1993، منهج التحليل البنيوي عند كلود ليفي شتراوس مجلة أفكار، عدد (109)، عمان.
العيد، يمنى، 1985، في معرفة النص (دراسات في النقد الأدبي)، نشر، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
العيد، يمنى، 1990، تقنيات السرد الروائي في ضوء المنهج البنيوي ص 11 نشر، دار الفارابي، بيروت.
الغانمي، سعيد، 1991، أقنعة النص، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
فضل، صلاح، 2007، علم الأسلوب والنظرية البنائية، دار الكتاب المصري، القاهرة.
فوكو، ميشيل، إرادة المعرفة ترجمة، جورج أبي صالح مراجعة وتقديم، مطاع صفدي، 1990، مركز الإنماء القومي، بيروت.
الكبيسي، عمران، 1990، البنيوية في مصنفات روادها مجلة الأقلام، الشؤون الثقافية العامة، العدد السابع، تموز.
كريزويل، إديث، 1993، عصر البنيوية، ترجمة، جابر عصفور دار سعاد الصباح: الكويت، ط(1).
ماضي، شكري، 1997، في إشكاليات النقد العربي الجديد، دار الفارس: بيروت، ط(1).
المسدي، عبد السلام، 1994، من آليات النقد الأدبي، دار الجنوب: تونس.
المومني، قاسم، 1997، علاقة النص بصاحبه (دراسة في نقود عبد القاهر الجرجاني الشعرية)، عالم الفكر، الكويت، مجلد (25)، العدد (3) يناير، مارس،.
مؤنسي، حبيب، 2000، القراءة والحداثة (مقاربة الكائن والممكن في القراءة العربية)، نشر: اتحاد الكتاب العرب: دمشق.
هوكز، ترنس، البنيوية وعلم الإشارة، ترجمة، مجيد الماشطة، 1986، إدارة الشؤون الثقافية العامة ط(1).
يوسف، أحمد، 2003، القراءة النسقية (سلطة البنية ووهم المحايثة)، نشر، الاختلاف، الجزائر.

The Role of Structural Linguistic Criticism in the Interpretation of the Text Codification

Omar Abdullah Al Anbar *

ABSTRACT

Textual authority is mainly based on the textual relations which govern the systems and powers of the text. These relations produce the semantic content of the text and regulate its codification. The text relies on the gatherings its components to produce a semantic content in a particular structural organization rather than others.

The Textual authority controls the unified semantic content according to a dynamism that opens the way for a semantic exchange to construct the structure of the text. Textual authority is composed of the following aspects and dimensions:

Chapter One: The Role of Structural Linguistic Criticism in the Interpretation of Text Codification.

Chapter Two: Structural Linguistic Criticism and Understanding Text Semiotics.

Chapter Three: The Literary Criticism Model.

Keywords: Structural Linguistic Criticism, Text Codification, Text Semiotics, Litrary Criticism Model.

- Faculty of Arts, The University of Jordan. Received on 2/1/2012 and Accepted for Publication on 17/6/2012.